بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على صفاته الازلية وعلى افعاله الاولية والصلوة على النبي الهاشمية وعلى آله واصحابه
الراضية المرضية وبعد فهذه مانسخ لاجل توجيه كلام الشريف وتقريره بالامكن وبقدر الطاقة
في شرح المواقف فقد رماقدر لي فيه ذلك اسئل الله لوجهه الكريم والشوق الاجل الاتم ولي
كل مسؤل به وحسبي ونعم الوكيل قوله ضمن خطبة كتابه الاشارة الى مقاصد علم الكلام وما
ليس منه لان الاستهلال فيسمل والايتمنا ثم قال الحمد لله العلي شانه اعلم ان تمهيد امور الاول ان جعل
الخطبة بحيث يتضمن الاشارة الى مقاصد علم الكلام متقدما على البسملة والتحميد مع ان الفاء في
قوله فيسمل يقتضي تقدم الاشارة الى المقاصد عليهما والامر ان انما لم يدخل البسملة في الاشارة
مع ان دخول فاء الترتيب عليها يقتضي ان يكون لها مدخل فيها كالتحميد وكلمة الفاء يقتضي تعلقها
بهما معا والامر الثالث ان التحميد ليس مستراخيا عن البسملة كما يقتضيه كلمة ثم بل هو مترتب عليها
بلا مهلة فالجواب عن الاول ان الفعل لاختياري على ارادية الاطلاق للسبب على سببه لكونه
مسببا عن ارادته كما قالوا في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي اذا اردت القراءة فاستعذ
وقوله تعالى وكم قرمنا اهلكناها فجاءها بأسنا اي اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا وبان
يحمل قوله فيسمل على قبيل عطف تفصيل المجمل عليه مثل وناداى نوح ربه فقال فلا يقتضي
تقدم الخطبة والاشارة على البسملة والتحميد والجواب عن الثاني بان تضمن التحميد للاشارة الى المقاصد
لا يعتد به الا اذا جيئ به بعد البسملة وبان قوله ضمن خطبة كتابه الاشارة يشتمل شيئين
احدهما الخطبة والثاني تضمنه للاشارة فللبسملة دخل في الخطبة دون الاشارة وللتحميد دخل
فيهما وفي الثاني في الترتيب لفظا والجواب عن الثالث التحميد لما كان على وجه يتضمن الاشارة
الى مقاصد علم الكلام كان اعلى رتبة وشرفا فكلمة ثم لبعد المعطوف عن المعطوف عليه
شرفا على ان الحمد على مقامات العارفين لاشتماله على التوحيد والتقديس ولذلك وعد
النبي عليه السلام شفاعته لمن دعا له بالمقام المحمود فاعلم ان فاذكرنا على تقدير كون التسمية
مفتتحا بها جزء من الكتاب كالحمد لا على ما اريد منه مفتتحا بها كالحمد كما يشعر به قول الشارح
فيسمل اولا ويتمنا اي اتى بالبسملة قبل افتتاح الكتاب بالحمدلة تيمنا بها في ابتداء التاليف

اما اشتمال التحميد على التوحيد فلان من خصائص المحامد به تع
فيقتضي ان لا يكون غيره الا ممكنا والا لكان واجبا
والتوحيد فلان من خصائص المحامد التقديس
فيقتضي انتفاء النقايص

المقاصد

وقوله

وامّا القول بانها حروف لا يكون مبتدأ بها كما يقتضيه حديث البسملة فلا يعمل به فمدفوع بانه انما يلزم
عدم العمل بحديث البسملة اذا اريد بكل مبتدأ بها الكون الباء في حديث البسملة متعلقة بالالصق
وليس كذلك بل تعلقها بالتبرك والاستعانة بذلك قال الشارح فيسمل اولا ويتمنا قوله لا يتطرق
عليه الشان يستلزم عدم تطرق النقصان الى ما هو اذ قات تتنزه عنه تع غاية النقايص كما ان تتنزه
عنه تع مستلزم بجهات عليه الشان الاول ظاهر في حصول الكمال والثاني في التنزه عن النقصان
وكلاهما يازم لكونه تع عليّ الشان في ذاته وصفاته وافعاله فان ذلك لا يكون الا لحصول ما يليق به
تع واتصافه بما يليق به عنه تع فلذلك لم يقل سر اذ قات كماله كما قيل لانه انسب بالنقصان
لرعاية المقابلة بتنزيه الكمال والنقصان قوله الجلي برهانه اشارة الى ان التصديق بوجوده تع
نظري وان الحجة عليه غير خفي دفعا على من زعم انه ضروري قوله التي نصبها دالة على
وجوده ذاته تع واتصافه بكماله فان كل ممكن يدل على ان وجوده في موجود غير ممكن لعدم
استقلال كل ممكن في وجوده المتقدم على ايجاده غيره فلا يستند وجود ممكن الا الى موجد
واجب غير ممكن ولا بد ان يكون تع عالما بما يوجده من الممكنات المحدثة لوجوب كون موجد
قادرا يفعل بالقصد والاياما من قدمها او تسلسل الحوادث وكلاهما محال الاول لعدم تعلق
القصد بالمجهول والثاني لوجوب علم الفاعل بالاتقان وحكمته ولا يكون حيا لوجوب قيام العلم
والقدرة لكونهما عبارة عن صحة العلم والقدرة كما يقول به الفلاسفة او عن صفة يقتضي تلك
الصحة كما يقول به الاشاعرة واما السمع والبصر والكلام ولان استدل عليها عقلا يكون تقلا
لكن المعتمد في الدلالة عليها النقل لوجوب الرجوع في اثباتها الى ذكر العقلي بالاخرة الى النقلي
قوله اذ لا يستعصى على ارادته شيء الاشارة الى بطلان مذهب المعتزلة حيث ذهبوا
الى ان اعمال الكافر وطاعة الفاسق مرادة له تع مع عدم وقوعها فما لم يقع في الامور الحسنة
المرادة له تع عارض على ارادته تع غير مطيع لها عندهم قوله ولا يجري في ملكوته الا ما
شاء اشارة الى ان المعتزلة حيث ذهبوا الى ان الشرور والقبايح التي وقعت ليست بارادته تع
بناء على ان ارادة القبيح قبيح ولا ثبت عندنا القبح العقلي وايضا للمتصف بمحال لا فاعله

بتداء
الجار لفظا قد يسبق تاكيدي
للاسم وكذلك فضل عنه
فانه كونه تع عالما
بجهات

اي لا يعزم

فان رعاية حاز المعنى مولود
يستاني في اثناء شرح
كلام الفضلاء

يصها

لان المرجع بالاخرة فيه هو الاجماع دون تعليله
كما يأتي في كلامه

استدل على القدرة بدليلها
وعلى العلم بالقدرة وعلى الحيوة
بهما

اعانة وابداء دة على منكر البعث الاجساد قوله اذ قد رجميع ما ذكرنا بما اقتبس من قوله
الذى خلق سبع سموات الخ فانه ادل دليل على وجوده وكماله فى صفاته فى علمه وقدرته و
حيوته كما مر تفصيله وكمال خالق السموات والارض يدل على ما ذكر من وجوده وصفاته يدل
على شمول فضله ايضا فان كلا من الارض والسماء سبب لوجوه ما يحتاج اليه فى البقاء
من المأكول والملبوس فالمشروب والمركوب وغير ذلك مما لا يخفى قوله وقد سوى الدرجات
بالاقاليم السبعة اعلم ان الارض سبع اقاليم مقسومة على عدد الكواكب السبعة السيارة
فالاول منها الى زحل وموبلاد الهند والثانى الى المشترى وموبلاد الحبش والثالث
الى المريخ وموبلاد الترك والرابع الى الشمس وموبلاد خراسان والخامس الى
الزهرة وموما وراء النهر والسادس الى العطارد وموبلاد الروم والسابع
الى القمر وموبلاد البلغار كذا نقل عن الشارح قوله واخرى بطبيعات العناصر
حيث عدت سبعا من النار والهواء المجاور للنار والطبيعة النهرية للهواء والهواء
المجاور للارض والماء والطبيعة الترابية التى هى قريبة الى المركز قوله وكرم بنى آدم
نوع الانسان فسر بنى آدم بنوع الانسان ليتناول آدم عم لان هذه المراتب الادراكية
ايضا فالطلق الخاص ادراك العام كذا نقل عن الشارح وايضا تعليق الاكرام ببنى
آدم يشعر بكون اكرامهم لكونهم بنى آدم فيدخل آدم فى الاكرام بطريق الاولى فيشبه
الشارح على ما فهمه فيقول نوع الانسان كليا يتوهم اختصاص ذلك الاكرام ببنيه
عليه السلام غفلة كما يشعر به تعليق الحكم على الموصوف فى علية الوصف للحكم قوله
غير الحمل على بعض ما يغاير الانسان من سائر الحيوان حتى يكون التكريم له اضافيا
لا مطلقا بالقياس الى جميع ما عداه كما فى قوله تعالى ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم
فى البر والبحر فان التكريم بهذه المراتب الاربع للانسان مما لا مرية فيه ولا مرد عليه ثبوت هذه
المراتب للجن والملك ايضا ولكن يبقى حينئذ الاشكال بان ثبوت الادراكات الجزئية المتعلقة
بالقوى الجسمانية الحيوانية لحصولها لها بعد ما لم يحصل لها الا بالكسب فلم يختص
استعداد العلم ولا حصوله بعد ما لم يحصل بطريق الضرورة بصرف الحواس بالانسان

فيندفع

مقيسا الى ما فى الحيوانات ويندفع بانا نثبت لما عدا الانسان من الحيوانات
تاثير القوى الجسمية عن المدركات الماكية الجزئية بعد ما لم يكن بصرف الحواس اليها
والملك بالعقل الهيولانى القوة العلمية المستعدة لادراك المفهومات الكلية
ضرورية كانت او نظرية وبالعقل بالملكة العلم بالمفهومات الكلية الضرورية والاقوة
للحيوانات منهية العلم بالمفهومات الكلية ولو كانت ضرورية لان ذلك ادراك الكلى خاصة
للانسان لان المخصوص بالمراتب الاربع انما نفس الكمال الذى هو المستعد الذى هو
النظريات او ما هو وسيلة له فى الحدوث اما قوة سلا بعيدا كما يستعد العلوم الكلية
ضرورية او نظرية وهو العقل الهيولانى واما قوة سلا قريبا كالعلوم الكلية الضرورية
التى تتوسل بها الى النظريات وهو العقل بالملكة او ما هو وسيلة لنفس الكمال فى البقاء
وهو العقل بالفعل وان حمل على جميع ما يغاير الانسان من حيوان او جن او ملك
فقد عرفت الحال فى الحيوان واما الجن والملك فان سيق الكلام على اصل الحكيم لا
ثبوت للجن ولا استعداد للعلم للملك لان كل ما يمكن له حاصل بالفعل فضلا عن الاكمال
وان سيق الكلام على اصل المتكلم يقال ان استعداد العلوم الضرورية الكلية وحصولها
على وجه يقتدر معها على تحصيل النظريات وحصول ملكة استحضارها متى غفلت عنها
النفس لا يحصل للجن شئ من ذلك على الوجه المذكور ولم يحصل لا يحصل المجموع لان لا
استنباط لهم وكذا لا يحصل المراتب للملك على هذا الترتيب ثم اعلم ان ادراك حصر المراتب
المعتبرة هاهنا فى الاربع على طريقة الكتب بنظر العقل كما ذكرنا هو نفس الكمال او وسيلة فى
الحدوث بعيدا وقريبا او فى البقاء والا فلا حصر لمراتب الادراك مطلقا فى الاربع لان
واحدا من الجزئيات بصرف الحواس وحصولها متعددة مع عدم التنبيه لما بينها من المشاركات
والمباينات التى تمس كليا ما خفوه منها وبها يتوسل الى النظريات والتنبيه منها بواحد لا يتوهى
الى المجهول كلها غير ما ذكر فى المراتب الاربع المذكورة قوله واهلهم للنظر والاسيد للال
والارتقاء الى مدارج الكمال ابان تلقى اولا الضروريات الى ان مشامدة النظريات
ويسمى عقلا مستفادا ثم يكرر مشامدتها مرة بعد اخرى حتى يحصل ملكة احضارها متى

من الكتب كلمات للاجنبيات

ارید بلا تجشم کسب جدید و یسمی عقلا بالفعل واعلم ان الشارح جعل قوله وکرمه الی
قوله الی مدارج الکمال اشارة الی المراتب الاربع للنفس ولقوتها العلمیة لکن یأتی عن
ظاهر اعطف اهلهم علی کرمه فانه لا یعبر فی حیز التکریم الا لمن یقال ان الشامیل
للنظر والارتقا کالتکریم لها لان التکریم له بالعقل لقوة یزری والعلم الضروری لیس الا
جلیة بحیث یتأمل لها والتأهیل للنظر والارتقا الی مدارج الکمال لیس الا جعله بحیث یتأتی
فکانه قال الکریم من له ملکة یتأتی بها النظر لکن فضلها عن الاولیین لانهما یفضلان علیها
کان احدهما نفس الکمال والاخر ما یدنی بعد الحصول بخلاف الاولیین فان احدهما
لستعدك محض لافعل معد والثانی قریب منه کلاهما کالاولیین فی الاعتبار لکن بقی ان
یقال ان الشامیل للنظر لستعدك او تأهیل الفعل من غیر ان ینظر بالفعل
فکیف یحمل منذ علی مرتبة المستفاد الذی هو شامل النظر بالفعل حمل الضروری علی حصول
الضروریات الکلیة والتأهیل للنظر علی معرفة المناسبات الباکیة والصور التی بها یقتدر
علی النظر بالفعل والارتقا الی مدارج الکمال ای شامل النظر بالفعل التام المستفاد
والقوة اسم جامع لها متی اردت بالاکتساب التی من العقل بالفعل لم یکن بعیدا عن الحق ویحتمل عبارة
الشارح لذلک ایضا حیث بین المستفاد والعقل بالفعل بعد قوله والارتقا الی مدارج
الکمال ویشعر به لفظ الجمع بالمدارج مضافا الی الکمال قوله وهذا هو الغایة القصوی
فی الارتقا فی الکمالات العلمیة فان قیل لا یمکن هذا هو الغایة القصوی فی الکمالات العلمیة فان
بعد مرتبة المستفاد مرتبتان الاولی مرتبة عین الیقین وهی ان یصیر النفس بحیث
تشاهد المعقولات فی المفارق المفیض ایاها کما هی فیه والثانیة مرتبة حق الیقین وهی
ان یصیر النفس بحیث یتصل بالمفارق ایضا اتصالا عقلیا وتلاقی ذاتها ذاته تلاقیا
روحانیا اجیب بانهما مرتبتان حاصلتان للنفوس المتراضة المحلیة بالفضایل
القدسیة المتحلیة عن الرذایل الانسیة بواسطة تکمیلها بحسب القوة العلمیة
الذی لا یوصل بدون کمالها علما والکلام فی مراتب النفس بسبب القوة النظریة العلمیة
فقط دون مراتبها العلمیة علی ان منذ لما مراتب الاربع لعامة النفوس والا فیجوز

لمن یحقق بالقوة القدسیة ان یکون النظر یا مشاهدة له بالنظر بعد اهلیه النظر وملکة
الانتقال الیها والاستعداد المحض لها قبل حصولها ولا بالاستطاعة لها بعد حصلة
بالنظر بالفعل والعقل فان قیل ان المستفاد بالمعنی الثانی ایضا فی مراتب النفس
بحسب القوة العلمیة لا العلمیة بل موضوعا خر عن مرتبة عین الیقین ومرتبة حق
الیقین فکیف لا یکون من مراتب العلمیة مثلها فلا وجه لعد المستفاد
بهذا المعنی فی اقصی المراتب العلمیة وهو عملیة فالوجه فی الجواب ان یقال ان مرتبة
عین الیقین انما یتأخر عن المستفاد بالمعنی الاول فلا ینافی فیکون المستفاد بالمعنی
الثانی عامة قصوی فی الارتقا فی الکمالات العلمیة وان کانت متأخرة عن القوة العلمیة
اجیب بان المشاهدة للمعقولات فی المفارق کما هی فیه من مراتب العلم الحصولی
المستحصل بالنظر فی القوة العلمیة تقبض فی المفارق فانیا ایاها بان یحصل
صورة ما فیه للقوة العلمیة وکذا الاتصال العقلی بین النفس والمفارق
والتلاقی الروحانی بینهما وتحقق ما فیه فیها بهذا الوجه لیس فیضا صنما فیه
بصورة للنفس واستحصالا لانتهائها بالنظر فوق لک ظاهرا واما المستفاد
بالمعنی الثانی الذی هو شامل النفس معقولاتها دفعة واحدة بان لا یغیب
عنها شیء منها فالظاهر ان مراد من قال به لیجعله رابع مراتب القوة
العلمیة بطریق الکسب لان الظاهر من قوله وقد یقال المستفاد ان
تشاهد الی المرتبة الرابعة المسماة بالمستفاد ای بان تجعلوا الرابع
المذکور مرتبة اخری جعلوه هذا فکما انه علی المعنی الاول علی الاعلی فکذا علی المعنی
الثانی یکون علیا الاعلیا علی ما تشهد به الفطرة السلیمة لکن رد علیه بان کلا منا
فی المراتب الممکنة للعامة فی هذا الدار الدنیة مع الشواغل الدنیویة والمشعر
المعنی الثانی لیس هذا الدار بل دار القرار فلا وجه بجعل ما جعل راجحا للعامة
بحسب القوة العلمیة فی هذا الدار الدنیة عبان عما لا یحصل فی الدهر منذ الا
لمعات للاقلال القلیلة جدا والکلام فیما یعم اکثر الناس فی هذا الدار والعلم عند الله

تفرع هذا على قاعدة التحسين والتقبيح فالازم اثبات وجوب المنفعة الآجلة
بناء على قبح المضرة الآجلة على التكاليف وهو لا يتوقف على العلم بوجوب المنفعة
الآجلة عليها ولا حسن المنفعة المقتضي وجوبها عليها بل الوتوقف لتوقف
على وجوب المنفعة لا على العلم بوجوبها فافهم **قوله** واما التكليف فيختار
انه لا غرض وللاستحالة فيه كما سيجيء في قبيح فان وجوب الغرض في
فعل في شأنه ابتاع فعله الغرض ليئلا يلزم العبث وشأنه تعالى ليس ابتاع
فعله الغرض فلا عبث بعدمه فلا يجب هو منه تعالى في فعله **قوله** وهو
لضر قوم كالكافرين يعني لو سلم قبح المضرة الآجلة في مقابلة التكاليف
العاجلة فانما يسلم لو كان الغرض من التكليف محض مضرته الآجلة لكن
لو كان الغرض منها المضرة في قوم كالكافرين مع المنفعة كقوم كالمؤمنين
فلا يسلم القبيح في المضرة الحاصلة عدم ترك منفعة قوم لمضرة
آخرين لكن منا لانا نتم فيما لو كان المنفعة اكثر من المضرة والكفار هم
الاكثرون لان التكليف لا ينفع الا واحدا من الف في العباد كما روي عنهم
قوله وقد يجوز عدم شعورهم بالانقطاع ويكون
وقد ايضا بان النفع المستحق يجوز ان يكون مطلوبا بالاداء بل في ذلك ان
ما فلا يكون زواله نعمة بل قد يكون زوله الشيء مضرة **قوله** او الكفر
والجمع بينهما محال وفيه انه لم للمجوز ان يحصل في الكافر والفاسق
العقاب وتعميم العوض صالكن بالتوزيع بان يوجد مالم يوله ويوفيه
باعتبار بعض حواسه او اعضائه ويوجد ما للايم بعض حواسه او اعضائه
فتأمل **قوله** بحيث لا يظهر لهم التحقيف فان ظهوره جدا يقتضي الالم
بانقطاعه **قوله** وذلك بتعريف الجزء الساقط على الاوقات

بان يسقط جزء في وقت وجزء آخر في وقت آخر بان يكون الساقط في الجنات
في كل وقت جزء آخر غير الذي سقط في غيره لكن مع بقاء الساقط في كل
وقت الجزء الذي سقط في الوقت الآخر ولا بان يكون سقوط الثاني مما
معا لسقوط الاول وسقوط الثالث سقوط الاولين فانه حينئذ
انقطاع التحقيف بانتهاء الاجزاء فيتألم حيث انه انتهى تحقيف عذابه
وكان يجب لا يسقط عذابه وحينئذ حيث ان ايقاع تحقيف عذابه
كان الانتهاء اجزاء عذابه **قوله** الخامس على الجملة هل يوله لم
ليعوض الى اقول قوله ليعوض محمول على مجرد التعويض فيما لله اعلم الله
انه لا ينفع التفضل ابتداء بل الناقوله جهت التعويض في الالم السابق
ليوافق كلام الآمدي فيما نقله في ابن هاشم صريحا في جواز التفضل ابتداء
حيث قال الآلم اعلم الله انه لا ينفعه الا بجهة التعويض **قوله**
الخامس على المنع اي منع ايصال العوض للالم بلا سابقة الالم عليه
قوله وقد اجاز المعتزلة والمجوزين له الاجل المضر قولا المجوز
بالتفصيل في كلام الآمدي احد قولي المانع به في كلامه وجعل قول المانع
في كلام الآمدي احد قولي المجوز به في كلامه فكلام المص غير مطابق لكلام
الآمدي فرده الشارح بقوله فعليك بالتأمل في مطابقة الكلامين
ان كان ما ذكرنا من عدم المطابقة فقد ذكرنا وجه التخالف وان كان
مراده عدم المطابقة بحسب الظاهر لكن تحصل بالتأمل فوجه بعوض
الى التأمل **قوله** وهب عباد الضمري الى جواز الآلام لا يقال
ان الظاهر من السوق للكلام ان لعباد الضمري ممن يقول بالتفصيل
وقد نقل قبله عن المجوزين للتفصيل انهم لم يجوزوا الآلام بشرط التعويض

لو لا عند سقوط الث
بان يكون الساقط
ما انقطاع التحقيف اي لا
ولا يحتاج في العوض آخر
في الم انقطاع التحقيف
منه

واعتبار الغير لانا نقول المراد هنا غير الضمري بقرينة المقابلة قوله
لمحض الاعتبار من غير تعويض اى بدون اعتبار لا باعتبار عدمه بمعنى
انه لا يكون للتعويض مع الاعتبار بل المقصود انه يكون لمجرد الاعتبار بدون
التعويض وان جاز ان للاعتبار مع التعويض ايضا عنده فالحاصل ان اللام
يكون لمجرد الاعتبار كما يكون للاعتبار مع التعويض عند الضمري وعند غيره
من المجوزين لا يكون الا للام الالها قوله كاف في الحكم عليه دون طلبه
ولذلك امتنع التكليف به لا ستلزام التكليف بطلبه ثانيا قوله
ولبعضهم مناقشة الوا بوقوع تصور يشعر بان مؤلاء يجوزونه وانما قال
بالاشعار لان القول بتوقف التكليف بالمستحيل لذاته على تصوره
والقول بتصوره لا يستلزم القول بجواز التكليف بالمستحيل لذاته
ونظيره ان المعلول يتوقف على العلة الناقصة لا يستلزم وجوبها
وجوب المعلول فافهم قوله وهو الاحسان ثم ان ذلك الاحسان
تفضل من الله تع عند الفقهاء وواجب عند المعتزلة وان كان لفظ الاحسان
ظاهرا في التفضل قوله نفع غيره والاحسان اليه ان كان اولى
بالنسبة اليه تعالى مع عدم جاء الالزام لا يستقيم بذلك
النفع والاحسان ما هو اولى به واصلح له وان لم يكن اولى بل كان مساويا
او مرجوحا لم يصح ان يكون غرضا لله وفع بانه حينئذ انما لا يصح غرضا لو كان
النسبة الى العباد ايضا متساوية وليس كذلك لان لا يلزم من عدم
التفاوت بالنسبة الى الخالق عدم التفاوت بالنسبة الى المخلوق
قوله ولا نفع فيها لهم ولا لغيرهم مرجوة وقد سبق في المتن
ان التكليف لضر الكافرين ونفع المؤمنين وتابيد الكفار في النار

والمؤمنين في الجنان نفع لهم لان علم المؤمن بذلك يزجره عن الكفر ويسوقه
الى الايمان بالله تع قوله وثانيهما ان غرض الفعل امر خارج
عنه يحصل تبعا للفعل ويكون الغرض في الفعل امرا خارجا عنه تابعا في الحصول
لبيد وسببا عنه ان اراد انه كذلك في الحقيقة فممنوع لان مغايرة الغرض
بالذات لما لم يجب بل كفى المغايرة الاعتبارية لم يجب خروج الغرض
عن ذي الغرض ولا كونه سببا عنه حقيقة فلا يلزم من ثبوت الغرض عدم
كونه تع فاعلا للاشياء ابتداء في الواقع فافهم فان قيل منذ التعريف
للغرض صادق على حركة المفتاح في يد حتى كونها لا لغرض دخول الباء
فان حركة المفتاح هناك تابعة لحركة اليد وحاصلة بتوسطها وخارجة
عنها وليس مقصودة بها وغرضا عنها اجيب بانه ليس الغرض هنا
تعريف الغرض بل بيان حال لدنيا في ثبوته لله تع قوله بل يكون
غايات ومنافع وآثار مترتبة عليها فلا يلزم ان يكون شيء من افعاله عبثا
خاليا عن الفوائد ولقائل ان يقول ان المصالح الراجعة الى العباد
المترتبة على افعاله تع ان لم يعلم قبل الافعال ترتبها عليها لزم الجهل
وان علم يلزم التعليل لان علم المنفعة ولو كان لغير العالم الوهاب الجواد
الفياض صفوه العالم الى فعل ما يؤدي اليها الان معنى التعليل ان علم
المنفعة في العقل ففعل الان تعالى علم وفعل ما علم ترتب المنفعة للعباد
عليه لكنه غير ان يكون علمه سببا لفعله كما ترتب بعض افعاله على بعض
بطريق جرى العادة بدون السببية قوله وما ورد في الظواهر
الدالة على تعليل افعاله تع فهو محمول على الغاية والمنفعة وفيه انا لا
شك ان الغاية والمنفعة المترتبة على افعاله تع مصالح للعباد وهو في

مفاسدهم وراجعنا اليهم فتحصيل ذلك لهم ان كان اولى به تعالى فتركه ومحوه لا
يلزم لاستكماله تعالى بغيره وان لم يكن اولى به تعالى ولم يجد هو عليه فلا يكون محوه
الفعال ويمكن ان يقال لا يلزم من عدم اولوية بالنسبة اليه تعالى عدم اولويته
بالنسبة الى العبد فلا يكون عبثا لنفع العبد ولا يكون فتكملا بغيره
لاستغنائه كونه كمالا للدنو واولى به فافهم حق الفهم قوله وواحد منها
في الامامة وليست من العقايد الاصلية كما مر وسيأتي ايضا قال
في المحصل مباحث الامامة وان كانت من فروع الدين لكنها الحقت باصوله
دفعا لخوف اهل البدع والاهواء وصونا للائمة المهتدين عن
مطاعنهم كيلا يفضي بالقاصرين الى سوء الاعتقاد قوله وهذا الذي
ذهب اليه اهل الحق لان دلالة قوله تعالى وهو اعلم حيث يجعل رسالته
على انه لا يجعل الرسالة في مكان الا لحكمة يقتضي جعلها فيه ولا يجعل
شخصا رسولا نبيا الا لعلمه بحصول المقصود بالنبوة منه وكونه اولى
بذلك ممن عداه وفي الايدل على عدم اشتراط ما شرطه الحكماء في النبي
فافهم قوله فلا يتميز بالنبي عن غيره قلنا يجوز ان يكون ما يتميز به
النبي عن غيره هو العلم ببعض المغيبات لا مطلقا بل بسبب ذلك المخصوص
عن غيره ان تعرض له عارض من رياضة نفس او مرض او نوم فلا يكون ما يعلم
بسبب هذه الامور نبيا وايضا يجوز ان يكون العلم ببعض المغيبات
خاصة لمدعي النبوة اي بشرط مقارنة دعوى النبوة قوله
لان المساواة في المامية يوجب الاشتراك في الاحكام والصفات
الخ قلنا يجوز ان يستند اختلاف افراد نوع واحد في الاحكام
والصفات الى تشخصات تلك الافراد كما مر قوله

فكيف يميزه عن غيره قلنا يتميز به عن غيره لمقارنة دعوى النبوة
اي يميز النبي عليه السلام عن غيره لفا وجد منه وامّا يجرد
وجوده لا يستدل على النبوة لمشاركة غيره اياه فيه ٧

هذا الوقف الشريف الاسيادي
ابن الاسيادي افندي عرف بالله ولي التربة
ابن الاسيادي من المدرسة التي
انشاها بقسطنطنية

نهاية المخطوطة